

على الرغم من قلّة الشاهد النحوي في هذه المسألة وعدم انشغال القدماء بالبحث الواسع فيها إلا أنني أردت بحثها ؛ لعدة أسباب ، يمكن إجمالها بالآتي ذكره

:

١. تعلق بعض من المباحث والمسائل على الخلاف والاستشهاد بهذه المسألة ، كما في نقاش علّة البناء في ظرف الزمان (الآن) ، وفي حذف العرب بعض الكلمة والاكتفاء بحروف منها ، ومضارعة الفعل المضارع للصفة ، وفي بحث الكلام على الحكاية .
 ٢. ارتباط هذا الموضوع في كتب النحو برأي ابن مالك في الضرورة الشعرية ، وأنها ما لا مندوحة للشاعر عنه ، والخلاف مع أبي حيان في تعريفه لها ، ولا يخفى ما لتعريف الضرورة من أهمية بالغة في الدرس النحوي والنقدي سواءً بسواء .
 ٣. ارتباط هذه المسألة بمباحث علامات الأسماء الفارقة عن الأفعال والحروف ، ولا جرم أن هذه المباحث وما يتعلق بها من أهم مباحث الدرس النحوي البتة ، كونها الأساس الذي يبنى عليه الفكر الإعرابي .
 ٤. ما ذكره الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي من أن لابن مالك رأياً انفرادياً في هذه المسألة خالف فيه النحاة جميعاً .
 ٥. عدم جمع شواهد المسألة وتحقيقها ، وهو ما جعل كبار النحاة يجزمون بأن شواهد هذه المسألة لا تتجاوز الشاهد والشاهدين وهو ما جزم البحث بعدم صحته .
 ٦. جرأة بعض الكاتبين على النحو العربي والنحاة كما في مقال للمسرحي (فرحان بلبل) في مجلة الموقف ، فقد قال : ((ولعل أوضح مثل على ذلك مسرحيات (شكسبير) الذي شغف به العالم والذي روج له النقاد الإنكليز لأنه قدّم شعراً عظيماً .
- ثم انجرف النقاد في العالم وراء هذا الترويج ، فبنوا على زياداته واستطالاته أحكاماً نقدية في بناء الشخصيات المسرحية . فكان مثلهم مثل النحاة العرب الذين قرؤوا بيت الفرزدق الشاعر الكبير:

ما أنت بالحكم (الترضى) حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
فأخطأ عامداً لكي يغيظ النحويين في عصره ، وإذا بهم يستنبطون من الخطأ قاعدة نحوية تقول : إن (أل) يمكن أن تكون اسماً موصولاً فكأنها (الذي) أو (التي) . وحثهم في ذلك أنه شاعر كبير . واعتمدوا - تقويةً لقاعدتهم السمجة هذه - على بيتٍ لشويعرٍ مخضرمٍ مجهولٍ يهجو فيه شخصاً فيقول فيه :

يقول الخنا ، وأقبح العُجم ناطقاً إلى ربنا صوتُ الحمارِ الجُدْعُ ((١)) .

مواضع دخول اللام ((٢)) :